المحور الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.

أولا: المدخل التحديثي. بداية نشير إلى أن المقصود بالتحديث هو: "عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً" أما في مجال السياسة فالتحديث هدفه "تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها.

هذا المدخل عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وذلك راجع لأنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية مما يسهم في ترسيخهما معاً بصورة دائمة.

ويعتبر "آدم سميث" أول من عبّر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعّال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، إلَّا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاماً فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" والذي قدم أطروحته لأول مرة في عام 1959 في مقالة أسماها "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية – التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي" الذي يعتبر أهم وأشهر كتاب حول هذه الأطروحة.

ووفقاً لأطروحة "ليبست" ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات غير مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقاً لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في

كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية.

واستناداً على ذلك افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، وكان هذا التطابق نتاجاً لعدة متغيرات اجتماعية، وبناءً على ذلك فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما إنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتعمل على إيجاد مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء المجتمع الديمقراطي والاستقرار السياسي، فالعلاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.

ويركز المدخل التحديثي على أهمية نشوء ولاء وطني يتوافق مع نمو لثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتحاول تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة، ومن ثمَّ فإن التحديث السياسي يهدف إلى:

- تدعيم سلطة الدولة المركزية من ناحية وإضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبلية والأسرية وسلطة رجال الدين وقوتها من جهة ثانية.
- دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام والأدوار والوظائف بوضوح.
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل.

إجمالاً تستخدم هذه المدرسة مؤشرات محددة تساعد في ميلاد الديمقراطية وتعزيزها، حيث تشمل تلك المؤشرات زيادة في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع في دخل الفرد يقضي إلى توسيع قاعدة الطبقة الاجتماعية الوسطى وانخفاض في نسبة الأمية بسبب انتشار التعليم.

إلا أن التجارب السياسية العملية أثبتت إخفاق مدخل التحديث في تفسير التحول الديمقراطي في بعض الدول حيث يشيرون إلى عدم إمكانية تطبيق تلك المؤشرات، فمثلاً نجد أن تركيا انتقلت إلى الديمقراطية قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، في حين أن الديمقراطية لم تتحقق في المملكة العربية السعودية رغم توفر معظم المؤشرات السابقة.

من أهم رواد هذه النظرية "ليبست" يدخل عليها عناصر أخرى غير الحداثة لتفسير التحول الديمقراطي مثل: حدة القمع لدى النظام القائم ونوع رد الفعل المجتمعي عليه. وكذا نوع الاحتلال الذي كان سائداً في الدول النامية، وهذا لتفسير صعوبة أو سهولة التحول، فعلى سبيل المثال يرى "ليبست" أن إمكانية نشوء ديمقراطيات في الدول التي احتلت من بريطانيا أعلى من تلك الدول التي كانت محتلة من فرنسا، إلَّا أن هذا لا يفسر نجاح النموذج البريطاني في الهند في حين أنه فشل في كثير من الدول الإفريقية التي كانت محتلة من بريطانيا.

وأياً كان الأمر فإن العناصر التي تضمنتها نظرية الحداثة مثل النمو والطبقة الوسطى ودرجة الرفاهية ومستوي التعليم باتت تفسر درجة استقرار أو عدم استقرار ديمقراطيات قائمة في الحاضر أكثر مما تفسر نشوء ديمقراطيات أخرى.

ثانيا: المدخل البنيوي. يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، حيث يرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

ستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة اقتصادية اجتماعية سياسية –تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية اللبيرالية، بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبما أن

بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة بارنجتون مور (Barington Moore) الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة. (مسار الديمقراطية الليبيرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) وعن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).

واستندت مقاربة مور ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي: الفلاحين، طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة ، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبيرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

وبالنظر لإغفال تحليلات مور دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، ولذا فقد قام **ديتريك روشماير** وزملاؤه بتدارك هذا النقص، وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم.

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.

ثالثا: المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي: حيث أشار الباحث السياسي "دانكورت روستو (Dankwart Rustow) " في مقالته "Transition to "Democracy في1970، إلى أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

واستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الدمقرطة وهي:

أ- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: وتشكل الشرط الأول، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

ب- مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم: حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

ج- مرحلة القرار: وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

د- مرحلة التعود: وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ،ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي لروستو. ومن أهم المحاولات دراسة "جويلرمو أودينيل (G.O DONNELL) "وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: (TRANSITION TO AUTORIAN RULE)، ودراسة لـ"جون لينز 1995 (JUAN LINZ) " في دراسة تحت عنوان :Between states: Interim Governments and Democratic Consolidation".

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي(اللبرنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية. ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا و تترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر

في أحيان أخرى. وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.